الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

المنشور الإطار للسنة الدراسية 2017/2016.

يندرج الدخول المدرسي 2017/2016 في منظور تعديل وتحسين السيرورة المستمرة والديناميكية لتنفيذ إصلاح النظام التربوي، وتستجيب العمليات المبرمجة للدخول المدرسي 2017/2016 لأهداف المخطط القطاعي للتنمية 2019/2015 الرامي إلى إدخال تحسينات فى إطار التكفل بالتوصيات المنبثقة عن المشاورات مع الجماعة التربوية والشركاء الإجتماعيين فى الندوة الوطنية حول التقييم المرحلي لإصلاح المدرسة المنظمة في جويلية2015.

إن الدخول المدرسي 2017/2016 يتميز بتنفيذ ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الذي يهدف إلى إرجاع المصداقية والقدسية للمدرسة الجزائرية، مع تثمين العلم والعمل لمرافقة التطور التكنولوجى وتحقيق تطلعات المجتمع الجزائري إلى مدرسة وطنية (عمومية أو خاصة) ذات جودة.

إن الانخراط التام للشركاء الاجتماعيين والجماعة التربوية في هذا الميثاق يساهم بقوة في خلق جوّ من الهدوء والاستقرار والتشاور، وهو أمر ضرورى لضمان تسيير تربوي وإداري جيّد لرفع أداء المدرسة الجزائرية. فمن الضروري إذاً الحفاظ على استقرار قطاع التربية وهذا من خلال اعتماد سياسة دائمة وشاملة مرتكزة علىّ تبني حوار بناء ومشاورات دائمة مع كافة الشركاء الاجتماعيين في حلّ مختلف المشاكل التي يمكن أن تعرقل السير الحسن لنشاطات المؤسسة التربوية .

تتجسد هذه الديناميكية بتنفيذ عملية تفاعلية بين التوجهات الرئيسية الثلاثة التي تتمحور حولها كل العمليات المبرمجة في إطار سياسة تربوية

مجددة، جاعلة من التعليم الإبتدئي أولوية، تحقيقا لمبدئي الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال في حصولهم على تعليم ذي نوعية، ملائم، فعال ومدمج، راسخ في الجزائريتية، يؤدي إلى النجاح المدرسي. ويتعلق الأمر بالتحوير البيداغوجي والحوكمة واحترافية موظفي قطاع التربية الوطنية بالتكوين.

مستجدات الدخول المدرسي 2017/2016

علاوة على الإجراءات العادية الخاصة باستئناف التلاميذ للدراسة، يتميز العام الدراسي 2017/2016 بانطلاق العمليات التالية:

- تنصيب مناهج تعليمية محسنة (والوثائق المرافقة لها) للسنتين الأولى والثانية ابتدائي والسنة الأولى متوسط. هذه المناهج التى تمنح مكانة خاصة للقيم وتعزز الهوية الوطنية، صممت وفق المقاربة بالكفاءات، وبطريقة أكثر انسجاما وأكثر تدرجا، بجعل التلميذ فى قلب التعلمات يبني معارفه بنفسه انطلاقا من وضعيات مركبة؛

- وضع الكتب المدرسية الجديدة للمستويات المذكورة أعلاه تحت تصرف التلاميذ. بالنسبة للسنتين الأولى والثانية ابتدائي، تم انجاز كتابين موحدين لكل مستوى تعليمي أحدهما في اللغة العربية والتربية الاسلامية والتربية المدنية، والثاني في الرياضيات والتربية العلمية والتكنولوجية، وكذا الأدلة المنهجية لهذه الكتب وكراريس الأنشطة. وفي هذا الصدد، يتعين السهر على ضمان توزيع ذات المناهج والوثائق المرافقة لها والكتب المدرسية وأدلة الأستاذ وكراريس الأنشطة على كافة المؤسسات التربوية بما في ذلك المؤسسات الخاصة المعتمدة، وهذا قبل العطلة الصيفية؛

- توفير الوسائل اللازمة لتطبيق المناهج (تكوين المفتشين، مضاعفة التكوين، تكوين الأساتذة، تكوين رؤساء المؤسسات التعليمية).

العمليات التحضيرية لانطلاق الدروس من اليوم الأول للدخول المدرسي:

إن الهدف المنشود من هذه السنة الدراسية هو تحقيق زمن دراسي يتوافق مع المقاييس الدولية، على أن لا يقل عن 36 أسبوعا دراسيا. لذلك، يجب أن تقوم المؤسسات التعليمية بكل التحضيرات اللازمة قبل الخروج إلى العطلة الصيفية وقبل دخول التلاميذ في سبتمبر 2016:

أولا : يجب على رؤساء المؤسسات ومساعدوهم توفير كل الشروط اللازمة لاستقبال التلاميذ في التاريخ المحدد للدخول المدرسي وضمان الانطلاق الفعلي للدروس يوم الأحد **04 سبتمبر 2016**.

ثانيا : إن السيدات والسادة مديري المؤسسات التعليمية مدعوون إلى ضبط كل الترتيبات قبل الخروج إلى العطلة، ويتم ذلك بالتنسيق مع كل الأطراف المعنية، والهدف هو توفير الظروف اللازمة للانطلاق الفعلي للدروس وهذا بالفتح الإجباري لكل مرافق المؤسسة التعليمية.

ومن بين هذه العمليات نذكر ما يلي:

العمليات التى لها صلة بالأساتذة والإدارة:

- تنظيم الاختبارات الاستدراكية فى المراحل التعليمية الثلاث وفق المنشور رقم 350 المؤرخ في 2015/11/30 المؤرخ في 2015/11/30 المتضمن توسيع الاختبارات الاستدراكية إلى جميع المستويات.
- عقد المجالس التعليمية وإرسال الكشوف فور الانتهاء منها لتمكين التلاميذ وأوليائهم من إجراءات الطعن والالتماس.
- تقديم إجراءات الطعون إلى شهر جويلية بدلا من تأخيرها إلى شهر سبتمبر، والالتزام بالشروط المنظمة لعملية الطعن ودراستها والفصل فيها قبل الخروج إلى العطلة.
- تنصيب وتفعيل خلايا استقبال التلاميذ وأوليائهم بمديريات التربية والمؤسسات التعليمية: هذه العملية تساهم في نجاح الدخول المدرسي من خلال التوجيهات والإرشادات التي تبادر بها في هذه الفترة التي تعرف إقبالا كبيرا للتلاميذ والأولياء على المؤسسات التعليمية ومديريات التربية.
- الحرص على تقيد معلمي وأساتذة التعليم الابتدائي والأولياء بمضمون المنشور المتعلق بتخفيف المحفظة وتحديد قائمة الأدوات المدرسية.
- مراقبة وضعية حضور التلاميذ والأساتذة، والعمل على الحد من الغيابات المتكررة.
- تحديث النظام الداخلى للمؤسسة بهدف إدراج الأحكام الواردة فى ميثاق أخلاقية المهنة الخاص بالتربية الوطنية، بإشراك أعضاء الجماعة التربوية والحرص على انسجامه مع النصوص السارية المفعول ووضعه فى متناول التلاميذ والأولياء وتقديمه للتلاميذ فى حصة خاصة فى بداية الدخول المدرسى.

العمليات التي لها صلة بالتلاميذ والأولياء:

- الانطلاق فى عملية تسجيل التلاميذ وتحضير قوائمهم ابتداء من شهر جويلية، وكذا بيع الكتب المدرسية على مستوى كل المؤسسات.
- منح فرص الإعادة للتلاميذ، خاصة الذين لم يسبق لهم إعادة السنة.
- إعداد جداول التوقيت ووضعها في متناول المعلمين والأساتذة في شهر جويلية 2016.

- إعفاء التلاميذ المتمدرسين والأولياء من تجديد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية.
- إعلام التلاميذ الراسبين في امتحانات نهاية السنة الدراسية بالمسالك المتاحة لهم، لا سيما التسجيل لدى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، والتعليم والتكوين المهنيين، وذلك قصد محاربة التسرب المدرسي.

تنتظم السنة الدراسية 2017/2016 حول المحاور الآتية:

I - محور التحوير البيداغوجي :

يعتبر التحوير البيداغوجي حجر الزاوية فى إصلاح النظام التربوي، حيث يعتني بتحديث المناهج الدراسية وعصرنة أساليب التعليم والتعلم بصورة مستمرة، بحيث أن المدرسة لا تقتصر على نقل المعرفة فحسب، بل على تكوين مواطن الغد، بإعطاء التلميذ إمكانية اكتساب الكفاءات والمهارات القابلة للتحويل فى الحالات الواقعية. لذا فإن العمليات المدرجة في هذا المحور تتمثل في ما يلي :

1- في مجال تحسين التعلمات :

تهدف العمليات البيداغوجية المبرمجة للدخول المدرسي 2017/2016 إلى تحسين التعلمات وهي:

- تفعيل التقييم التشخيصي بهدف استدراك المكتسبات القبلية للتلاميذ، حتى يتسنى للأستاذ توجيه التعليم والتعلم انطلاقا من القدرات الحقيقية لتلاميذه، ووضع استراتيجية بيداغوجية تتوافق مع حاجيات كل واحد منهم؛
- متابعة تطبيق الترتيبات الجديدة الخاصة بالتقييم البيداغوجي في مرحلة التعليم الابتدائي بإدراج التقييم التكويني، إلى جانب النقيط العددي التقليدي، الذي يسمح بتدارك النقائص والثغرات ومعالجتها في حينها عن طريق حصص المعالجة البيداغوجية. كما يسمح بالتعديل المستمر للتعلمات، وبالتالي يتخلص التلاميذ من الحفظ والاسترجاع الآلي للمعلومات؛
- تفعيل عملية المعالجة البيداغوجية كمبدأ عملي للممارسة داخل القسم، في كل المستويات، مع تطبيق البيداغوجيا الفارقية.
- تحسين وتحديث الممارسات داخل القسم في تعليم وتعلّم مختلف المواد التعليمية؛
- تفعيل المنشور الوزاري رقم 350 المؤرخ في 2015/11/30 المذكور أعلاه، حسب الشروط المحددة في المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي، المتوسط والثانوي، بهدف منح فرصة ثانية لجميع التلاميذ لتحسين نتائجهم المدرسية، وبالتالي تقليص نسب الإعادة والتسرب المدرسي.

2- في مجال تحسين ظروف التمدرس :

من بين العمليات المدرجة فى هذا المحور نذكر ما يلى:

- العمل على تحقيق التمدرس الاجباري للأطفال البالغين السن القانونى للتمدرس ست (6) سنوات. وتعنى بالنسبة للسنة الدراسية 2017/2016 الأطفال المولودون ما بين أول جانفى و31 ديسمبر 2010، وعلى كل ولاية أن تتخذ كل الترتيبات المتعلقة بحساب نسبة التمدرس فى صفوف هذه الشريحة من الأطفال؛

- ضمان الحق فى التمدرس للتلاميذ إلى غاية ستة عشر (16) سنة كاملة.
- ضبط توقعات التلاميذ حسب كل مستوى وكل مرحلة تعليمية وكل مؤسسة، باعتبارها عملية محورية فى تحضير الدخول المدرسى.
- تشكيل الأفواج التربوية المتوقعة، بمراعاة المقاييس التربوية المعتمدة ومرافق الاستقبال المتوفرة والمتوقع استلامها؛
- ضبط التأطير البيداغوجي والإداري لضمان التغطية الشاملة لجميع المواد التعليمية، والحرص على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والعمل على تغطية الحاجيات داخليا من خلال استغلال المناصب الشاغرة وإعادة توزيع التأطير التربوي والإداري على المؤسسات التعليمية بالولاية توزيعا متوازنا وإعطاء الأولوية للمناطق النائية؛
- إعطاء الأولوية في التعيين لخريجي المدارس العليا للأساتذة، والحرص على برمجة المناصب المالية الشاغرة للمسابقة بعد التكفل التام بخريجي المدارس العليا للأساتذة؛
- ضبط الخرائط التربوية، ويتم ذلك بإشراك رؤساء المؤسسات التعليمية ومفتشي التعليم الابتدائي المعنيين وتبليغها لهم، ليتسنى للمؤسسات التعليمية إنجاز التنظيمات التربوية قبل الخروج إلى العطلة وتفادي التعديلات المتكررة؛
- دعم قدرات الاستقبال فى كل الأطوار التعليمية ببذل المزيد من الجهد فى مجال إنجاز الهياكل البيداغوجية وهياكل الدعم المدرسى.
- تحسين مقاييس التمدرس وفق أهداف الإصلاح خصوصا فيما يتعلق بمعدل شغل القاعات ومعدل التأطير؛
- مواصلة العمل على التقليص التدريجي لنظام الدوامين في مرحلة التعليم الابتدائي؛
- التحكم في تنشيط المجالس البيداغوجية من حيث الوقت والفعالية والانتظام لخدمة الفعل التربوي في إطار التكاملية والتشاور البناء واتخاذ القرارات وتبني الحلول المناسبة لخصوصية كل وضعية.

3- في مجال التنظيم التربوي:

- مواصلة توسيع فتح أقسام التربية التحضيرية لا سيما فى الولايات التى تسجل انخفاضا فى نسبة التكفل بهذه الشريحة من الأطفال، بتنسيق العمل مع القطاعات المعنية، لضمان تكافؤ الفرص وتحقيق مبدئى العدل والإنصاف بين المناطق الجغرافية للوطن؛
- إسناد أقسام السنتين الأولى والثانية ابتدائي وأقسام السنة الأولى متوسط إلى الأساتذة الذين استفادوا من التكوين الخاص بتنصيب مناهج الجيل الثاني؛
- مواصلة توسيع تعليم اللغة الأمازيغية، المنصوص عليها في الدستور كلغة وطنية ورسمية، إلى ولايات أخرى، استجابة لطلبات المجتمع المتزايدة، بتخصيص مناصب مالية جديدة لتعليم هذه المادة؛
- تدعيم وتحسين تعليم اللغات الأجنبية، لا سيما في المناطق الجنوبية والهضاب العليا؛
- تعزيز التكفل البيداغوجي بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات التعليمية والماكثين في المستشفيات، بالتنسيق مع القطاعات المعنية؛
- توسيع فتح أقسام التعليم المكيف، والعمل على تكوين الأساتذة المكلفين بهذه الأقسام؛
- تعزيز التكفل البيداغوجي بالتلاميذ المتمدرسين في الأقسام متعددة المستويات، والعمل على تكوين الأساتذة المكلفين بهذا النوع من الأقسام.
- تفعيل جهاز الدعم البيداغوجي في المؤسسات التعليمية خلال العطل المدرسية، وتحسيس الأساتذة بأهمية هذه العملية؛
- تشجيع الأساتذة على العناية بالأعمال التطبيقية في المواد التجريبية، والسهر على توفير معدات المخابر؛
- ترقية المطالعة خارج الوعاء الزمني الرسمي في إطار الأنشطة التعلمية واستثمار ما توفره المكتبات المدرسية التي تم تعزيزها بالكتب الملائمة لترقية هذا النشاط، وتحسيس الأساتذة والتلاميذ والأولياء بأهمية المطالعة فى بناء التعلمات؛
- مواصلة إدماج تكنولوجيات الإعلام والإتصال فى ميادين التعليم، والعمل على تجهيز كل المؤسسات التعليمية بمخابر الإعلام الآلى، لا سيما المدارس الابتدائية؛
- مواصلة عملية ربط المؤسسات التعليمية على المستوى الوطنى بشبكة الإنترنيت، مع تفعيل الإتفاقية الإطار المبرمة بين وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ووزارة التربية الوطنية؛
- التكفل بالتلاميذ بعد أوقات الدراسة من خلال تنظيم أنشطة لاصفية وترفيهية؛

4- في مجال الإرشاد والتوجيه المدرسي والمهني:

الإرشاد المدرسي عملية بيداغوجية تهدف إلى تنمية المواهب المهنية، تستدعي سلوكات حية من جانب الأساتذة والإداريين والمفتشين ومستشاري التوجيه والإرشاد، تتجه نحو مرافقة التلاميذ في مسارهم الدراسي من خلال ما يلي:

- دعم جهاز الإرشاد المدرسي في مرحلة التعليم المتوسط، قصد مرافقة ومساعدة التلميذ على البناء التدريجي لمشروعه الشخصي وإشراكه في اختياراته المدرسية والجامعية والمهنية.
- العمل على ترسيخ منهجية التوجيه التدريجي نحو الجذعين المشتركين للسنة الأولى ثانوي ونحو الشعب الأخرى بالنسبة للسنة الثانية ثانوي، انطلاقا من بداية الموسم الدراسي، مع القيام بالعمليات الإعلامية اللازمة، وتشجيع التلاميذ للتوجه نحو شعبة الرياضيات ونحو التعليم والتكوين المهنيين؛
- ضمان متابعة التلاميذ الذين يعانون من مشاكل بيداغوجية، نفسية أو اجتماعية، والتكفل بها بالتنسيق مع الأولياء، ومستشاري التوجيه والإرشاد المدرسي والمهني، وكذا الأخصائيين في علم النفس العاملين بوحدات الكشف والمتابعة؛
- إجراء دراسات مقارنة خاصة بنجاح التلاميذ، قصد تدارك النقائص المكتشفة ومعالجتها؛
- استغلال نتائج الاختبارات مع نهاية كل فصل دراسي ومقارنتها بنتائج التقييم المستمر والامتحانات الرسمية؛
- إعطاء الأهمية اللازمة لجمع المعطيات الاحصائية، وفي آجالها المحددة حتى يتسنى للمعنيين القيام بمعالجتها وتحليلها لإنتاج مؤشرات نوعية وذات دلالة، يمكن من خلالها بناء أجهزة مقارنة على مستوى المؤسسات التربوية، البلديات، الولايات وعلى المستوى الوطني، مع مراعاة توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال لهذا الغرض؛
- الاستئناس بدليل الارشاد المدرسي المعد لهذا الغرض وإثرائه بهدف الاستجابة إلى المهارات المدرسية والمهنية للتلاميذ؛
- التحكم المستمر والتدريجي في آليات التوجيه من أجل تجنب الطعون في نهاية السنة؛
- حث وتشجيع تلاميذ السنة الثالثة ثانوي على الدخول إلى أرضية الدعم البيداغوجي عبر الأنترنيت التابعة للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد عبر الموقع: http://scolarium-secondaire.onefd.edu.dz/
- فتح مكاتب اتصال لاستقبال المتعلمين عن بعد في الولايات التي لا تحتوي مقراتها على مراكز جهوية للتعليم والتكوين عن بعد.

II- محور التكوين ودعم التوجه التدريجي نحو تحقيق الاحترافية:

يشكل التكوين إحدى المركبات المحورية في إصلاح النظام التربوي، وأحد المحاور الأساسية التي تطبع العمل خلال هذه الخمسية للتجسيد التدريجي للاحترافية في قطاع التربية من خلال أشكال التكوين الأربعة: التكوين الأولي، التكوين المتخصص، التكوين أثناء الخدمة، والتكوين عن بعد. وللتمكن من التحكم في مختلف هذه التكوينات ، على السيدات والسادة مديري التربية ترشيد النفقات والالتزام بالإعتمادات الممنوحة للولاية واتخاذ الترتيبات التالية:

1- في إطار التكوين الأولي :

- التخطيط والتنسيق مع الهياكل المركزية لتحديد حاجيات القطاع من أساتذة الأطوار الثلاثة، وهذا قصد تزويد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمدارس العليا للأساتذة بهذه المعطيات؛
- إعطاء الأولوية للتكوين الذي يسبق التعيين قبل انطلاق الدراسة؛
- السهر على استقبال الأساتذة المتربصين في إطار التدريبات التي تجري في الوسط المهني، حسب البرنامج التكويني السنوي المنجز من طرف المفتشية العامة.

2- في إطار التكوين أثناء الخدمة، يجب القيام بالعمليات التالية :

- إنجاز مخططات التكوين، بالتنسيق مع الهيئة التفتيشية، وتقديمها إلى مديرية التكوين بغرض المصادقة عليها وإدراجها في المخطط القطاعي السنوي للتكوين وتحسين المستوى، والعمل على تجديد معلومات الموظفين والأعوان المتعاقدين لسنة 2017/2016؛
- برمجة حصص تكوينية تحت إشراف المفتشين أو الأساتذة المكونين لفائدة المستخلفين على المناصب الشاغرة؛
- مواصلة تكوين موظفي القطاع - دون استثناء - في المعلوماتية، وذلك باستعمال مخابر الإعلام الآلي الموجودة في المتوسطات والثانويات؛
- تنفيذ مخطط التكوين أثناء الخدمة وفق متطلبات جودة التعليم؛
- مواصلة عمليات التكوين أثناء الخدمة، بالإعتماد على تشخيص الحاجيات المهنية لدى الأساتذة والمؤطرين وترتيبها وبرمجتها وتكييف العمليات التكوينية لتلبية تلك الحاجيات، وعلى المعاهد الوطنية لتكوين مستخدمي التربية إعداد وتحيين مخططات التكوين.
- ترشيد النفقات الخاصة بالتكوين والالتزام بالاعتمادات الممنوحة للولاية، مع إعطاء الأولية للعمليات الخاصة بتنصيب مناهج الجيل الثاني؛
- إدراج تكوين ميداني متخصص في استعمال وصيانة الأجهزة والوسائل التعليمية للأساتذة وتقنيي المخابر؛

- إدراج أساتذة الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد ضمن الأساتذة المعنيين بالتكوين البيداغوجي أو ضمن الأيام البيداغوجية الأسبوعية مع بقية زملائهم في المؤسسات التعليمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمناهج التعليمية المحسنة للسنة الأولى متوسط.

III- محور الحوكمة:

إن تحسين القيادة البيداغوجية والإدارية في قطاع التربية الوطنية يرتكز على ضرورة توفر الوسائل البشرية والمادية الكافية، وعلى مبدإ تحقيق النتائج من أجل التحكم في بلوغ غايات النظام التربوي. هذا المسعى سيتجسد من خلال العمليات التالية:

- مواصلة تعزيز قدرات القطاع في مجالات هياكل الاستقبال والتأطير التربوي والإداري، ودعم التمدرس، وذلك بمنح الأولوية للمناطق الجغرافية الأكثر احتياجا عند توزيع الموارد، لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والحد من الفوارق بين ولايات الوطن وداخل الولاية نفسها؛
- تعزيز السياسة الحكومية في مجال تحسين الخدمة العمومية في قطاع التربية الوطنية، وذلك بالتكفل الفعلي بانشغالات وقضايا المواطنين، وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
- تعزيز دور الهيئة التفتيشية لكل ولاية وإثراء مخطط عملها، وذلك لتحسين الممارسات البيداغودية والإدارية؛
- العمل على إشراك الهيئة التفتيشية في تجسيد العمليات التربوية الخاصة بالدخول المدرسي؛
- تنظيم ملتقيات مع مديري المؤسسات التعليمية بصفة مستمرة، قصد خلق جو يسوده التجنيد لحل المشاكل التي تعرقل السير الحسن للعمليات التربوية؛
- توظيف تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في خدمة رقمنة الآليات والأدوات الإدارية بغرض تطوير ممارسة التسيير والخدمة العمومية وترقيتها.

IV - محور تسيير الموارد البشرية:

تستوجب العناية الخاصة بمخططات تسيير الموارد البشرية، التقيد بما يلي:

- الإعلان عن النتائج النهائية لمسابقة توظيف الأساتذة فور الانتهاء من عملية التدقيق والمراقبة من طرف المصالح المحلية للوظيفة العمومية؛
- الحرص على تنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوظيف وفق التنظيم الساري المفعول قبل الدخول المدرسي؛
- إعداد الملفات وإنجاز مشاريع القرارات الفردية قصد تحضير عملية التكفل الإداري والمالي بالناجحين؛
- تحضير مخطط تسيير الموارد البشرية بعنوان 2016، بالتنسيق مع المصالح المحلية للوظيفة العمومية، وذلك بتقديم الوثائق المطلوبة.

- دراسة ومناقشة المخطط والمصادقة عليه قبل شهر جوان من السنة الجارية قصد الشروع في تنفيذه؛
- انجاز مقررات التعيين لخريجي المدارس العليا للأساتذة، والناجحين في مسابقة التوظيف بعنوان 2016 قبل شهر أوت 2016، وذلك بعد متابعة تكوين أولي تحضيري لهذا الغرض بالنسبة للناجحين في مسابقة التوظيف؛
- تنصيب كل المؤطّرين في مؤسساتهم سواء تعلق الأمر بالتأطير الإداري أو التأطير البيداغوجي قبل الدخول المدرسي والعمل على ضمان استقرارهم في مواقع عملهم؛
- التسجيل على قوائم التأهيل باعتماد الشفافية والإنصاف عند إنجاز هذه العملية، لما لها من أهمية بالغة لدى الموظفين. لذا يجب السهر على التطبيق الصارم والنزيه للقوانين الضابطة لها، لاسيما ما تعلق منها بدراسة ملفات المعنيين والنسب المحددة لكل رتبة؛
- الإصغاء قصد المساهمة في حل المشاكل المطروحة من طرف ممثلي مختلف الفئات؛
- تفعيل ميثاق أخلاقيات قطاع التربية الوطنية في الميدان؛
- العمل بانتظام على تسوية الأجور.

V- محور الهياكل والتجهيزات المدرسية للسنة الدراسية 2017/2016:

1- تحضير الهياكل المدرسية الجديدة في أجل لا يتعدى 31 أوت 2016:

ولذلك يجب السهر على تنفيذ التوصيات التالية :

- التقيد بشروط وكيفية إعداد ملفات الإنشاء أو التحويل أو الإلغاء للمؤسسات التربوية وهياكل الدعم؛
- الالتزام بالتوجيهات الوطنية في التحضير الجيد للملفات التي تعرض على اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات لدراستها قبل الفاتح من شهر سبتمبر؛
- ضبط وضعية محاسبة المؤسسات التعليمية التي تقترح للإلغاء أو التحويل.
- ضبط وضعية هياكل الدعم المقترحة للفتح أو للغلق.
- استلام الهياكل الجديدة بجميع مرافقها بالتنسيق مع المصالح الولائية المكلفة بالإنجاز، مع احترام المقاييس التقنية والنوعية، والعمل على تسميتها بالتنسيق مع المصالح المعنية؛
- مشاركة المفتشين الإداريين للمراحل التعليمية الثلاث في متابعة واستلام المشاريع مع إلزامية تفعيل دور المفتشيات؛
- برمجة عمليات الترميم من الغلاف المالي الموجه لإعادة تأهيل المؤسسات قبل الدخول المدرسي؛
- ضمان توفير التجهيزات والوسائل التعليمية للهياكل المدرسية الجديدة.
- ضمان تأمين المؤسسات التربوية لمدة عشر (10) سنوات.

2- أشغال الترميم والصيانة والصحة والأمن:

يجب تنفيذ العمليات الآتية خلال العطلة الصيفية:

- إنجاز الترميمات بالتنسيق الفعلي مع الجماعات المحلية فيما يتعلق بترميم المدارس الابتدائية؛
- القيام بأعمال الصيانة بما في ذلك التدفئة والمكيفات الهوائية في المؤسسات التعليمية وفي السكنات الإلزامية، كونها جزء لا يتجزأ من المؤسسة التربوية؛
- تجديد التجهيزات لمختلف مراحل التعليم وفق الاحتياجات الضرورية مع مراعاة الترتيبات القانونية المتعلقة بالإسقاط، والسهر على الصيانة الدورية للأجهزة والوسائل المستعملة في المخابر وإدارات المؤسسات التعليمية؛
- بخصوص هياكل الدعم، لابد من التكفل بالجانب الصحي والأمني مع الجماعات المحلية، خاصة عند إعداد شهادة المطابقة، على أن تكون هذه العملية قبل الدخول المدرسي؛
- استغلال المؤسسات التعليمية خارج أوقات عملها لإنجاز حصص الدعم التي تنظمها المراكز الجهوية أو الولائية للتعليم و التكوين عن بعد.

VI- محور التحكم في التسيير المالي والمادي للمؤسسات التعليمية :

إن الاعتمادات المالية ضرورية لضمان السير الحسن للمؤسسات التعليمية وخاصة الجديدة منها، لذا يجب على السيدات والسادة مديري التربية اتخاذ الترتيبات التالية:

- الشروع فور إنشاء المؤسسات الجديدة في فتح الحسابات الخاصة بها لدى خزينة الولاية وموافاة المصالح المعنية بالوزارة بها؛
- احترام المقاييس المعمول بها حاليا عند فتح النظامين الداخلي والنصف الداخلي، وموافاة المصالح المركزية بالبطاقات الوصفية لهذه المؤسسات قبل 15 أكتوبر 2016؛
- السهر على تطبيق النصوص الرسمية بشأن شغل السكنات الوظيفية الإلزامية أثناء حركة الموظفين؛
- إعداد ميزانيات المؤسسات التعليمية المنشأة فور تلقيها الاعانات المالية المخصصة لها وتحويل نسخة منها مصادق عليها إلى الإدارة المركزية.
- ضبط البطاقات الوصفية للمؤسسات قصد تحديد إعانات تسيير الثلاثي الأخير من السنة المالية.

VII- محور دعم التمدرس وترقية النشاط الثقافي والرياضي:

1- في مجال تعزيز عمليات دعم التمدرس :

تهدف عمليات دعم التمدرس إلى ضمان تكافؤ فرص النجاح للجميع والحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على التسرب المدرسي، تتمثل عمليات الدعم فيما يلي:

- **منحة التمدرس:** يجب تحيين قوائم التلاميذ المعوزين المستفيدين من منحة 3000 دج، بالتنسيق مع الدوائر، وإعدادها قبل الدخول المدرسي 2017/2016، والعمل على تسليمها إلى أصحابها عند الدخول، قبل شهر أكتوبر 2016، مع موافاة المديرية المعنية بالوزارة بالوضعية بصفة دورية واطلاعها على كل الصعوبات التي قد تعيق سير هذه العملية.

- **التضامن المدرسي :** إشراك الجماعات المحلية والمديريات الولائية المكلفة بالنشاط الاجتماعي وجمعيات أولياء التلاميذ واللجان الولائية للتضامن الوطني والهلال الأحمر الجزائري بالإضافة إلى قطاعات أخرى تنشط في هذا المجال في جمع المساعدات وتوزيعها على التلاميذ الذين هم في أمس الحاجة إليها عند انطلاق الدخول المدرسي.

- **المطاعم المدرسية :** الحرص على فتحها من اليوم الأول للدخول المدرسي مع العمل على تحسين الوجبات الغذائية والمراقبة وتطبيق كل المناشير والتعليمات المرتبطة بهذا الموضوع؛
- ضمان النقل المدرسي، بالتنسيق مع الجماعات المحلية والتضامن، لا سيما في المناطق النائية، مع إعداد قوائم التلاميذ القاطنين في هذه المناطق.

- **الصحة المدرسية:** مواصلة فتح وحدات الكشف والمتابعة المنصبة بالمؤسسات التربوية وتجهيزها ومتابعة سيرها بالتنسيق مع مديريات الصحة والسكان، والعمل على تنشيط النوادي الصحية لتفعيل دور التربية الصحية في التحسيس والتوعية بمخاطر الأمراض والآفات الاجتماعية في الوسط المدرسي.

- **طب العمل:** الانطلاق في عملية التكفل الصحي بموظفي قطاع التربية عبر مديريات التربية بالولايات، ويكون التكفل المادي من ميزانية مديرية التربية، لتصبح وظيفية في أقرب الآجال.

2- في مجال النشاطات الثقافية والرياضية المنظمة في الوسط المدرسي:

تنظم نشاطات ثقافية وفنية ورياضية بتسطير برنامج سنوي ثري ومتنوع (تنظيم مسابقات ومنافسات علمية، ثقافية، رياضية، موسيقية وترفيهية في كل الأيام والأعياد الوطنية والدينية)، والسهر على تنظيم زيارات بيداغوجية ميدانية استطلاعية للمصانع والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الفلاحية، وذلك في إطار التفتح على المحيط، وتكميلا للعمل بالمشاريع البيداغوجية. في هذا الصدد، ينبغي العمل على:

- تدعيم ممارسة النشاطات الثقافية والرياضية والفنية، والعمل على تطوير المسرح المدرسي، دعما لمحتويات المناهج التعليمية؛

خاصة، بهدف إعطاء التلاميذ الذوق للمطالعة والرغبة فى التوثيق، وتعزيز تنمية الإبداع والانفتاح لديهم؛

- تكثيف العمليات التحسيسية لفائدة التلاميذ والجماعة التربوية ضد كل أنواع العنف في الوسط المدرسي، وذلك بتفعيل الإتفاقية المبرمة بين وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة التربية الوطنية المتضمنة الوقاية من العنف في الوسط المدرسي؛
- العمل على تجسيد إجبارية تأسيس جمعيات أولياء التلاميذ في كل المؤسسات التربوية وفق المنشور رقم 216 المؤرخ في 20 فيفري 2014؛
- السهر على تنظيم نشاطات احتفالية عشية كل عطلة مدرسية.

يرتكز نجاح الدخول المدرسي على تجنيد كل الفاعلين التربويين المكلفين بتنفيذ العمليات المختلفة، بروح الالتزام والثقة المتبادلة، لذا فإن الأمر يستوجب تنظيم اجتماعات تنسيقية لتحضير الدخول المدرسي على مستوى كل ولاية، تحت إشراف السيدات والسادة مديري التربية، وإعداد ملف متكامل في الموضوع، ليقدم لاحقا إلى وزارة التربية الوطنية.